

حوكمة الغرف التجارية و الصناعية

ورقة مقدمة في منتدى الحوكمة السعودي

الرياض خلال الفترة 26 - 27 صفر 1432هـ

تقديم

د/ فهد بن صالح السلطان

أمين عام مجلس الغرف السعودية

أولاً: مقدمة

تعتبر حوكمة الغرف التجارية والصناعية باعتبارها إحدى مؤسسات المجتمع المدني الاقتصادية، ضرورة لتطوير البنية التنظيمية للغرف، مما يساهم في تحديد الصلاحيات والاختصاصات وصنع القرار بشفافية، وبالتالي إدارة الغرف بطريقة فاعلة تنبني على الشفافية والمساءلة وتوجيه الموارد وممارسة الصلاحيات على أساس القيم المشتركة. ولذلك تقوم حوكمة الغرف التجارية والصناعية على مبادئ:

- الشفافية.

- المساءلة.

- المشاركة.

- المصداقية.

- الفاعلية.

الأبعاد الرئيسية لحوكمة الغرف التجارية والصناعية:

تقوم حوكمة الغرف التجارية والصناعية ومؤسسات المجتمع المدني على عدة أبعاد، لعل من أهمها:

- الهياكل التنظيمية.
 - القيادة واتخاذ القرار.
 - عملية الوصول إلى مواقع القرار.
 - تقسيم الأدوار والمسؤوليات.
 - قضايا تعارض المصالح.
 - ضمان المشاركة الملائمة من كافة الجهات المعنية.
- وسنركز في هذا العرض على حوكمة الغرف التجارية والصناعية، باعتبارها الهيئات التي تمثل المصالح التجارية والصناعية لدى السلطات العامة وتعمل على حمايتها وتطويرها.

ثانياً: أهمية حوكمة الغرف التجارية والصناعية

تتمثل أهمية حوكمة الغرف التجارية والصناعية في المملكة في خلق منظومة تعمل على:

□ تنظيم طبيعة العلاقة والعمل بين أجهزة الغرفة والمتمثلة في مجلس الإدارة، والجمعية العمومية، واللجنة التنفيذية والأمانة العامة.

□ ضبط العلاقة بين هذه الأطراف، وتحديد الأدوار المناطة بكل طرف في حدود صلاحياته واختصاصاته وواجباته لما فيه خدمة قطاع الأعمال والقطاع الاقتصادي في المملكة بشكل عام.

□ تحقيق العدالة والشفافية، وفتح حق مساءلة الكل.

ولذلك فإن تطبيق قواعد وضوابط الحوكمة في الغرف التجارية والصناعية سيكون لها دورها الفعال في تحقيق ما يلي:

* تدعيم الأنظمة والمعايير التي توضح وتؤكد حقوق الأطراف ذوي العلاقة.

* توضيح حقوق وواجبات ومسؤوليات أجهزة الغرفة المختلفة.

* تعزيز المعايير الأخلاقية ومبادئ الإفصاح والشفافية وآلية وضع وتطبيق الضوابط للسيطرة على تعارض المصالح.

ولكي يتم كل ذلك لابد من أن يكون هناك إطار ومنظومة تعمل على تنظيم العمل بين الأجهزة المختلفة للغرفة، وتحديد العلاقة بين هذه الأجهزة تحديداً علمياً وعملياً. لذلك قام مجلس الغرف السعودية بإعداد لائحة حوكمة الغرف التجارية والصناعية ومجلس الغرف السعودية. وسنتناول فيما يلي أهم ملامح هذه اللائحة.

ثالثاً: أهم ملامح لائحة حوكمة الغرف التجارية والصناعية ومجلس الغرف

أهم ما تضمنته اللائحة فيما يتعلق بقواعد حوكمة الغرف التجارية والصناعية يتمثل في التالي:

➤ مبدأ الشفافية وتحديد الصلاحيات.

➤ تعريف المشترك بحقوقه وواجباته وتأكيد حصوله على كافة الخدمات الأساسية التي تقدمها الغرفة.

➤ إيصال الغرفة لجميع المعلومات المتعلقة بقطاع الأعمال للمشاركين بشكل منتظم.

➤ قيام مجلس إدارة الغرفة والأمانة العامة بتمكين الجمعية العمومية من تنظيم اجتماعاتها والقيام

بالمداوولات بشكل سليم في جميع الموضوعات الخاصة بها، وذلك بتقديم المعلومات الدقيقة والإفصاح التام

والكافي عن كل ما تتضمنه المواضيع المطروحة.

➤ تحديد اختصاصات الجمعية العمومية، وآلية عقد اجتماعاتها وإدارتها والتعامل مع المشاركين بشكل

متساوي.

➤ تحديد المعايير التي يجب أن تتوافر في أعضاء مجلس إدارة الغرفة.

يؤدي إلى انسجام مجلس الإدارة والقيام بواجباته ومسؤولياته على الوجه المطلوب.

- وضع إطار عام لعمل مجلس الإدارة يتمثل في ممارسة أعضاء مجلس الإدارة لمهامهم وصلاحياتهم في تسيير أعمال الغرفة دون أن تكون لديهم صلاحيات إدارية أو مالية أو تنفيذية.
- قيام مجلس الإدارة باستحداث الآليات والضوابط الرقابية الداخلية المتعارف عليها عالمياً للتأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية وتطبيقاتها.
- العمل على تمثيل مصالح مشتركي الغرفة بما يتطلب ذلك من حماية لتحقيق الحد الأعلى من المنفعة على المدى الطويل.
- قيام أجهزة الغرفة بتنفيذ الأعمال بأفضل الممارسات والقواعد السليمة للإدارة كوسيلة لتطبيق نظام الحوكمة.

➤ فصل صلاحيات الجهاز التنفيذي للـغرفة عن صلاحيات مجلس الإدارة تطبيقاً لمبدأ الإدارة السليم.

➤ قيام الجهاز التنفيذي للـغرفة بالإفصاح عن حالات تضارب المصالح متى ما وجدت أي مؤشرات تدل على ذلك.

➤ قيام الجهاز التنفيذي بتبني الثقافة المنهجية للحوكمة.

يمكن القول بأن الحوكمة أداة ووسيلة وليست هدفاً في حد ذاته، وبالتالي يفترض استخدام هذه الأداة والوسيلة لتحقيق نتائج وأهداف محددة، وكلما كانت البيانات والمعلومات متاحة وكافية كلما كان النجاح محققاً.

التوصيات:

- تأكيد مبدأ الشفافية والإفصاح والعدالة والمساواة لجميع قطاعات الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني بما يحقق أهداف ونهج الحوكمة.
- العمل على وضع وتصميم هياكل إدارية تكفل تحديد الاختصاصات وتحقيق الشفافية.
- تأكيد مبدأ الاستقلالية التنظيمية للغرف التجارية والصناعية.
- الاستفادة من التجارب العالمية والممارسات الجيدة في تطبيق مبادئ الحوكمة لتطوير ثقافة العمل الجاد والسلوك والآداب المهنية.
- وضع آليات للحد من الصعوبات التي تواجه ممارسة الحوكمة الجيدة.

شكراً على حسن استماعكم،،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،